

No. 14668. Multilateral

INTERNATIONAL COVENANT ON CIVIL AND POLITICAL RIGHTS. NEW YORK, 16 DECEMBER 1966 [*United Nations, Treaty Series*, vol. 999, I-14668.]

NOTIFICATION UNDER ARTICLE 4 (3)*

Bahrain

Notification deposited with the Secretary-General of the United Nations: 12 May 2011

Registration with the Secretariat of the United Nations: ex officio, 12 May 2011

*No UNTS volume number has yet been determined for this record.

Nº 14668. Multilatéral

PACTE INTERNATIONAL RELATIF AUX DROITS CIVILS ET POLITIQUES. NEW YORK, 16 DÉCEMBRE 1966 [*Nations Unies, Recueil des Traités*, vol. 999, I-14668.]

NOTIFICATION EN VERTU DU PARAGRAPHE 3 DE L'ARTICLE 4*

Bahreïn

Dépôt de la notification auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies : 12 mai 2011

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : d'office, 12 mai 2011

*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établi pour ce dossier.

بتاریخ ۱۰ ربیع الآخر ۱۴۳۲م
الموافق ۱۵ مارس ۲۰۱۱

مادة ١٢

يجوز للسلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية حفظ الدعاوى قبل تقديمها للمحاكم، كما يجوز لها الأمر بالإفراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل إحالتهم إلى المحاكمة.

مادة 13

عند صدور مرسوم برفع حالة السلامة الوطنية، تظل محاكم السلامة الوطنية مختصة بنظر القضايا التي أحيلت إليها قبل صدور هذا المرسوم وطبقا للإجراءات المتبعة أمامها. وتختص المحاكم العادية بنظر الجرائم التي لم ترفع الدعاوى بها أمام محاكم السلامة الوطنية قبل رفع حالة السلامة الوطنية، وتتبع في شأنها الإجراءات المعمول بها أمامها .

مادة ١٤

يُحكم بمصادرة الأموال والوسائل التي تستعمل في ارتكاب الجريمة والمنحصلة منها، وللسلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم رد الأشياء المصادرة أو جزء منها.

مادة ١٥

لا يسري أي تشريع أو نص يتعارض مع أي حكم من أحكام هذا المرسوم والأوامر الصادرة بمقتضاه خلال مدة سريان حالة السلامة الوطنية.

مادة ١٦

على رئيس مجلس الوزراء والقائد العام لقوة دفاع البحرين ورئيس الحرس الوطني والوزراء . كل فيما يخصه . تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره .

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع

مادة ٦

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أوامر السلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

مادة ٧

تختص المحاكم المشكلة بموجب هذا المرسوم بنظر الجرائم التي أدت إلى إعلان حالة السلامة الوطنية والجرائم المرتكبة خلافا للأوامر والقرارات الصادرة من السلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية وما يرتبط بها من جرائم، وكذلك أية جرائم أخرى تقرر هذه السلطة إحالتها إليها، وتختص النيابة العسكرية بإتخاذ إجراءات التحقيق ومباشرة الدعاوى أمام هذه المحاكم.

مادة ٨

تشكل محكمة السلامة الوطنية الابتدائية من ثلاثة قضاة يصدر بتعيينهم قرار من السلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية.

مادة ٩

تشكل محكمة السلامة الوطنية الاستئنافية من ثلاثة قضاة يصدر بتعيينهم قرار من السلطان المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية.

مادة ١٠

يتبع في شأن إجراءات الاستدلال والتحقيق ومباشرة الدعاوى أمام محاكم السلامة الوطنية وطريقة رفعها وإجراءات المحاكمة وطرق الإعلان وكيفية وأماكن تنفيذ الأحكام ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢م والقوانين الأخرى، بما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

مادة ١١

لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه على الأحكام النهائية الصادرة من محاكم السلامة الوطنية.

وتمارس هذه السلطة صلاحياتها بموجب أوامر مكتوبة، ولها أن توضع بعض صلاحياتها لمن يقوم بذلك بالشروط والقيود التي تحددها.

مادة ٥

للسلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم اتخاذ كل أو بعض التدابير والإجراءات الآتية:

- ١- إخلاء بعض المناطق أو عزلها لحفظ الأمن والنظام العام وسلامة المواطنين.
- ٢- وضع ضوابط على إقامة الاجتماعات العامة ومنع التجمعات إذا كان يخشى منها الإخلال بالنظام العام أو السلامة الوطنية.
- ٣- تنظيم الانتقال والمرور على الطرقات ومنع التجول في أماكن وأوقات معينة أو السفر خارج المملكة متى كان ذلك محققاً لمصلحة المواطنين.
- ٤- وضع ضوابط على ارتياد بعض المناطق أو الخروج منها وذلك لفترة مؤقتة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك.
- ٥- تنظيم مواعيد فتح وإغلاق المحلات والأماكن العامة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك.
- ٦- تفتيش الأشخاص والأماكن عند الاشتباه في مخالفة أحكام هذا المرسوم أو القرارات أو الأوامر الصادرة عن السلطة المكلفة بتنفيذه.
- ٧- إذا شكك الأجنبي خطراً على الأمن العام وسلامة المواطنين يجوز إبعاده أو منعه من دخول المملكة.
- ٨- إذا ظهرت دلائل على أن جمعية أو نادي أو نقابة أو غيرها من الأشخاص المعنوية تمارس أعمالاً من شأنها الإخلال بالنظام العام، أو أنها تعمل لصالح دولة أجنبية، أو تقوم ببيع روح الفرقة بين المواطنين لإثارة الفتنة والعصيان في المملكة يجوز إيقاف نشاطها.
- ٩- إذا تبين أن بعض ما تحتويه وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو الشبكية المعلوماتية من شأنه الإخلال بالسلامة الوطنية، أو تقويض النظم الدستورية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة، جاز ضبطها ومنع نشرها أو بثها .
- ١٠- تنظيم وسائل النقل البرية والبحرية والجوية واستخدامها بصفة مؤقتة مع تعويض أصحابها أو مستغليها تعويضاً عادلاً.
- ١١- القبض على المشتبه بهم والأشخاص الخطرين على سلامة المواطنين وتوقيفهم.
- ١٢- إسقاط الجنسية البحرينية عن كل من كان في وجودهم خطورة على الأمن والنظام العام وإبعادهم عن البلاد أو حجزهم في مكان أمين.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

إعلان حالة السلامة الوطنية

فيما يلي نص المرسوم الملكي مرسوم ملكي رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ بإعلان حالة السلامة الوطنية نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.
بعد الإطلاع على المادة (٣٦ / ب) من الدستور،
وتظرا للظروف التي تمر بها مملكة البحرين ولتأمين سلامة الوطن والمواطنين وللسيطرة على الوضع القائم والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة
وبناء على قرار مجلس الدفاع الأعلى،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،
رسمنا بالآتي:

مادة ١

تعلن حالة السلامة الوطنية في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتبارا من تاريخ صدور هذا المرسوم ولدة ثلاثة أشهر.

مادة ٢

يتولى القائد العام لقوة دفاع البحرين سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على سلامة المملكة والمواطنين.

مادة 3

تتخذ الأوامر الصادرة من السلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم من قبل قوة دفاع البحرين وقوات الأمن العام والحرس الوطني أية قوة أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وعلى كل موظف عام تقديم المساعدة المطلوبة منه ضمن دائرة اختصاصه.

مادة ٤

يناط بالسلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية للمحافظة على سلامة الوطن بما يهدف إلى تأمين السلامة العامة للأفراد والحفاظ على حقوقهم وسرعة السيطرة على الوضع القائم في موقع الحدث.

[TRANSLATION – TRADUCTION]¹

**Royal Decree No. (18) for the year 2011
to declare a State of National Safety**

We, Hamad Bin Issa Al-Khalifa King of the Kingdom of Bahrain.

After perusal of article (36/b) of the Constitution;

In light of events in the Kingdom of Bahrain, and to ensure the safety of the homeland and its citizens, and to contain the situation and protect public and private property;

Upon the decision of the Supreme Defence Council;

After Cabinet approval;

Have decreed the following:

Article 1

Declare a State of National Safety throughout the Kingdom of Bahrain as of the date of this Decree for a period of three months.

Article 2

The Commander-in-Chief of the Bahrain Defence Force is authorized to take necessary measures and procedures to maintain the integrity of the Kingdom and its citizens.

Article 3

The commands issued by the authority in charge of implementing the provisions of this decree are to be executed by the Bahrain Defense Force, Public Security Forces, National Guard and any other force if necessary.

Each public employee shall provide any requested assistance within his/her competence.

Article 4

Entrusted to the authority in charge is the full implementation of the provisions of this Decree through necessary measures and procedures in order to maintain the integrity of the country aimed at ensuring public safety of individuals with full respect for their rights and to quickly secure control of the scene of any situation.

The authority exercises its powers through written orders, and may delegate certain powers to whom it deems necessary under specified conditions and constraints.

¹ Translation supplied by the Kingdom of Bahrain – Traduction fournie par le Royaume du Bahreïn.

Article 5

The authority responsible for implementing the provisions of this decree, shall take all or some of the following measures:

1. Evacuate some areas or isolate them, to maintain security and public order and citizen's safety.
2. Regulate of public meetings and banned gatherings if feared they are deemed a threat to public order or national security.
3. Regulate transport and traffic on roads and curfews in certain areas and times or travel abroad whenever these are for the benefit of the citizens.
4. Controls access to or exit from certain areas for a temporarily duration whenever it is in the public's interest.
5. Organize opening and closing times for shops and public places as required for public interest.
6. Search persons and places upon suspicion of breach of the provisions of this decree or the decisions or orders issued by the authority responsible for its implementation.
7. If an alien is deemed a threat to public security and safety of citizens, he/she may be deported or prohibited from entering the Kingdom.
8. If there are signs that an association or club or individuals operating in such a way that disturbs public order, or individuals found to be working for a foreign State, or those who spread dissension among citizens to evoke sedition and rebellion in the Kingdom, their activity might be suspended.
9. If it appears that some of the printed, audio or visual media or informational networks would prejudice national security or undermine constitutional, social and economic systems in the Kingdom, it may be seized and have its publication or broadcast terminated.
10. Regulate means of transport by land, sea and air which can be utilized temporarily, providing fair compensation to those effected.
11. Arrest of suspects and persons dangerous to the safety of citizens.
12. Forfeiture of the Bahraini nationality from those whose their presence is deemed to be a risk to national security and public order and to expell them from the country or hold them in detention.

Article 6

Without prejudice to any heavier penalty provided in the Penal Code or any other law, the violation of the orders of the authority in charge of implementing the provisions of this Decree, is punishable by imprisonment and fine or either.

Article 7

The Courts established under this decree shall review the crimes that led to the declaration of a State of National Safety and the crimes committed contrary to orders and decisions issued by the authority in charge of the implementation of safety procedures of national and related crimes, as well as any other crimes that the authority decides to transmit to it. The military prosecutor will be in charge of the investigation and proceedings before these courts.

Article 8

The Primary Court of the National Safety will consist of three judges appointed by a decision of the authority in charge of the implementation of national safety procedures.

Article 9

The Appeals Court of the National Safety will consist of three judges appointed by a decision of the authority in charge of the implementation of national safety procedures.

Article 10

Investigation procedures, the gathering evidence, prosecution before the courts of national safety, method of the trial procedures, methods of informing, and where and how the implementation of the court provisions, shall follow the provisions stipulated by the Criminal Procedure Act No. (46) for the year 2002 and other laws, without prejudice to the provisions of this Decree.

Article 11

The final judgment issued by the Courts of National Safety can not be challenged.

Article 12

The Authority in charge of the implementation of national safety measures may save the claims prior to submission to the courts, it may also order the provisional release of accused persons arrested prior to referring them to trial.

Article 13

When a decree lifting the state of national safety is issued, the national safety courts shall maintain its jurisdiction over cases brought before the promulgation of said decree and in accordance with the established procedures.

Ordinary courts will then be utilized to hear any cases that were not raised before the courts of the National Safety prior to lifting the state of national safety, and will follow established procedures.

Article 14

Decides to confiscate funds and the means by which crimes were committed crime or gains received from committing these crimes. The authority in charge of implementing the provisions of this Decree may return the confiscated items or part thereof.

Article 15

Any legislation or provision inconsistent with the provision of this Decree and orders issued pursuant thereto, does not apply during the period of validity of the state of national safety.

Article 16

The Prime Minister, Commander in Chief of Bahrain Defence Force, Chief of National Guard and respective ministers shall implement the provisions of this Decree from the date of its issuance.

King of the Kingdom of Bahrain
Hamad bin Isa Al Khalifa

Prime Minister
Khalifa bin Salman Al Khalifa

Issued at Riffa Palace
10th Rabea Alawal 1432 H
15th March 2011

[TRANSLATION – TRADUCTION]

DÉCRET ROYAL NO 18 DE 2011 INSTITUANT UN ÉTAT DE SÉCURITÉ NATIONALE

Nous, Hamad Bin Issa Al-Khalifa, Roi du Royaume de Bahreïn,

Vu l'article 36, alinéa b), de la Constitution,

Vu les événements qui agitent le Royaume de Bahreïn, et dans le but d'assurer la sécurité de la nation et de ses citoyens, de contrôler la situation et de protéger les biens publics et privés,

Vu la décision du Conseil suprême de défense,

Le Conseil des ministres ayant donné son accord,

Décrétons :

Article 1

L'état de sécurité nationale est déclaré sur l'ensemble du territoire du Royaume de Bahreïn pour une période de trois mois à compter de la date du présent décret.

Article 2

Le Commandant en chef des Forces de défense du Bahreïn est autorisé à mettre en œuvre les mesures et procédures nécessaires pour préserver l'intégrité du Royaume et de ses citoyens.

Article 3

Les ordres donnés par l'autorité chargée de mettre en œuvre les dispositions du présent décret doivent être exécutés par les Forces de défense, les Forces de sécurité publique et la Garde nationale du

Bahreïn ainsi que par toute autre force s'il y a lieu.

Tous les fonctionnaires sont tenus de déférer aux demandes d'assistance relevant de leurs compétences.

Article 4

L'autorité chargée d'appliquer les dispositions du présent décret est autorisée à mettre en œuvre les mesures et procédures nécessaires pour préserver l'intégrité du pays afin de garantir la sécurité publique des individus dans le plein respect de leurs droits et d'assurer rapidement la maîtrise de toute situation.

L'autorité exerce ses pouvoirs par voie d'ordres écrits et peut procéder à toute délégation de pouvoirs jugée nécessaire sous certaines conditions et limites.

Article 5

L'autorité chargée de mettre en œuvre les dispositions du présent décret est autorisée à prendre tout ou partie des mesures suivantes :

1. Évacuer ou isoler certains secteurs, pour assurer la sécurité et l'ordre public ainsi que la protection des citoyens;
2. Réglementer les réunions publiques et les rassemblements interdits si ceux-ci sont susceptibles de constituer une menace pour l'ordre public ou la sécurité nationale;
3. Réglementer les transports, la circulation routière et les couvre-feux dans certains secteurs et à certains moments, ainsi que les voyages à l'étranger chaque fois que l'intérêt des citoyens l'exige;
4. Contrôler provisoirement les entrées et sorties dans certaines zones chaque fois que l'intérêt public l'exige;
5. Organiser les heures d'ouverture et de fermeture des magasins et des lieux publics lorsque l'intérêt public l'exige;
6. Fouiller les personnes et les lieux s'il existe des raisons de soupçonner que les dispositions du présent décret ou les décisions ou les ordres émanant de l'autorité chargée de le mettre en œuvre ont été violés;
7. Les étrangers considérés comme constituant une menace pour la sécurité publique et la sécurité des citoyens peuvent être expulsés ou interdits d'entrée sur le territoire du Royaume;
8. L'activité des associations, clubs ou individus dont il y a des raisons de soupçonner qu'ils troublent l'ordre public, des individus dont il s'avère qu'ils travaillent pour un État étranger ou des individus qui propagent la dissension parmi la population pour provoquer la sédition et la révolte dans le Royaume, peut être suspendue;
9. Les médias imprimés ou audiovisuels ou les réseaux d'information dont il apparaît qu'ils portent atteinte à la sécurité nationale ou aux systèmes constitutionnel, social et économique du Royaume peuvent être saisis et voir leurs droits de publication ou de diffusion révoqués;
10. Réglementer les moyens de transport terrestres, maritimes et aériens qui peuvent être réquisitionnés à titre provisoire moyennant une juste compensation;
11. Arrêter les suspects et les personnes présentant un danger pour la sécurité des citoyens;
12. Révoquer la nationalité bahreïnienne de toutes les personnes dont la présence est considérée comme un risque pour la sécurité nationale et l'ordre public, les expulser hors du territoire ou les placer en détention.

Article 6

Sans préjudice de toute autre sanction plus lourde prévue par le Code pénal ou toute autre loi, la violation des ordres émanant de l'autorité chargée de mettre en œuvre les dispositions du présent décret est punissable d'une peine d'emprisonnement ou d'amende ou des deux à la fois.

Article 7

Les cours et tribunaux constitués en application du présent décret sont compétents pour connaître des infractions ayant justifié la déclaration de l'état de sécurité nationale, des infractions aux ordres et décisions donnés par l'autorité chargée de mettre en œuvre les procédures de sécurité nationale ainsi que de toute autre infraction dont celle-ci décide de les saisir. Le procureur militaire est chargé des enquêtes et des poursuites devant ces juridictions.

Article 8

Le tribunal de sécurité nationale est composé de trois juges nommés par décision de l'autorité chargée de mettre en œuvre les procédures de sécurité nationale.

Article 9

La cour de sécurité nationale est composée de trois juges nommés par décision de l'autorité chargée de mettre en œuvre les procédures de sécurité nationale.

Article 10

Les procédures d'enquête, la collecte des preuves, l'exercice des poursuites devant les juridictions de sécurité nationale, les procédures de jugement, les modalités d'information, ainsi que le lieu et les modalités d'application des dispositions des juridictions, doivent respecter les dispositions de la loi no 46 de 2002 sur la procédure pénale et les autres lois, sans préjudice des dispositions du présent décret.

Article 11

Les arrêts définitifs rendus par les cours de sécurité nationale sont sans appel.

Article 12

L'autorité chargée de mettre en œuvre les mesures de sécurité nationale peut attendre avant de saisir les cours et tribunaux. Elle peut également ordonner la remise en liberté provisoire des personnes inculpées avant de les renvoyer en jugement.

Article 13

Lorsqu'un décret levant l'état de sécurité nationale aura été pris, les juridictions de sécurité nationale resteront compétentes pour connaître, conformément aux procédures établies, des affaires dont elles auront été saisies avant la publication d'un tel décret.

Les juridictions de droit commun seront compétentes pour connaître, conformément aux procédures établies, des affaires qui n'auront pas été renvoyées devant les juridictions de sécurité nationale avant la levée de l'état de sécurité nationale.

Article 14

Les fonds et les moyens par lesquels les infractions ont été commises ainsi que les produits résultant de ces infractions sont confisqués. L'autorité chargée de mettre en œuvre les dispositions du présent décret peut restituer en tout ou partie les articles confisqués.

Article 15

Toutes les lois ou dispositions incompatibles avec les dispositions du présent décret et les ordres édictés en application de celui-ci sont suspendues pendant la durée de l'état de sécurité nationale.

Article 16

Le Premier Ministre, le Commandant en chef des Forces de défense du Bahreïn, le Chef de la Garde nationale et les ministres respectifs sont chargés de l'application des dispositions du présent décret à compter de la date de sa publication.

FAIT au Palais de Riffa, le 10 rabi' al-awwal 1432 (quinze mars deux mil onze).

HAMAD BIN ISA AL KHALIFA
Roi du Royaume de Bahreïn
KHALIFA BIN SALMAN AL KHALIFA
Premier Ministre